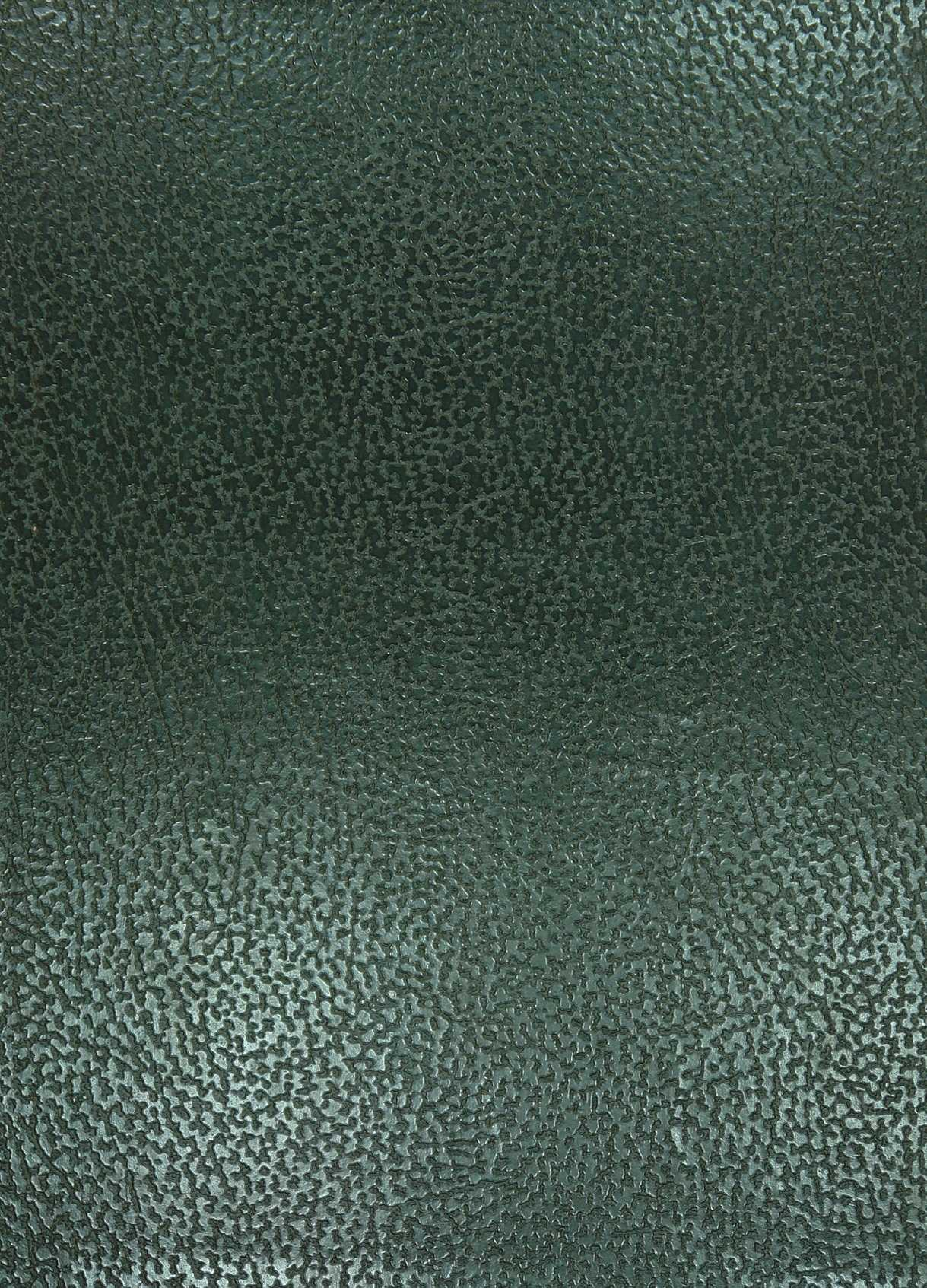


نوازل ابن بردلة

٢٨

١٦٠٩٨
م

أسئلة وأجوبة في المنطق، لبردلة، العربي بن أحمد - ١١٣٣هـ . كتبت سنة ١٣٠٨هـ .

ورقتان أسطرها مختلفة ٢٢٫٥x١٨سم

٥٨٢١
١
م

نسخة حسنة، ضمن مجموع (ق: أ - ٢أ)، خطها مغربي

معجم المؤلفين ٦: ٢٧٦

ف
ح١١٦٩٧
٢٢/٩/١٤١٠هـ

ا - المنطق أ - المؤلف
ب - تاريخ النسخ

١٦٠٩٨
م

أسئلة وأجوبة في المنطق، لبردلة، العربي بن أحمد - ١١٣٣هـ . كتبت في أوائل القرن الرابع عشر الهجري .

ورقتان أسطرها مختلفة ٢٢٫٥x١٨سم

٥٨٢١
٢
م

نسخة حسنة، ضمن مجموع (ق٢ب - ٣ب)، خطها مغربي

معجم المؤلفين ٦: ٢٧٦

ف
ح١١٦٩٧
٢٢/٩/١٤١٠

ا - المنطق أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

١٦٠٩٨
م

أسئلة وأجوبة في المنطق، للفاسي، محمد بن عبد القادر - ١١١٦هـ، كتبت في أوائل القرن الرابع عشر الهجري .

ورقتان أسطرها مختلفة ٢٢٫٥x١٨سم

٥٨٢١
٣
م

نسخة حسنة، ضمن مجموع (ق٣ب - ٤أ)، خطها مغربي .

معجم المؤلفين ١٠: ١٨٢ الأعلام (ط ٤) ٦: ٢١٢

ح١١٦٩٧
هـ
٢٢/٩/١٤١٠

ا - المنطق أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

نوازل ابن بَرْدَلَة

٢٧

الحمد لله وحده سُئل العلامة المحقق القاضي سيدي العربي بن احمد بردلة رضي الله
عنه الحمد لله سيدي رضي الله عنكم وارضاكم وجعل الجنة منزلكم ومثواكم ما ترون
بالاسم والمسمى في قولهم هل الاسم عين المسمى او غيره او لا ولا غير او اريد بالاسم
اللفظ فلا يتصور صدوره من عاقل فضلا عن ائمة الملة والدين وان اريد غير
ذلك فبينوه لنا وفي اي اصطلاح يطلق على غير اللفظ وما وجه الخلاف فيه
وما حجة من حكم بالعينية او بالغيرية او توقف وبيان كون ما ذكره الامام في شرح الحا
من ان الاسم مفهم او بمعنى التسمية او من اضافة العام الى الخاص او على هذه مضا
مبنيا على هذه المسألة بينوا لنا ذلك ولكم الاجر من الله سبحانه وتعالى
فاجاب بما نصه الحمد لله وحده وهذا السؤال يتوقف الجواب عنها
على ذكر المسألة من اصلها قال الشيخ زكرياء في مقدمته والاسم لغة ما دل على
معنى وعرفا ما دل بمجرده على معنى في نفسه غير مقترن بزمن بنيته الاولى والتسمية
جعل اللفظ دالا على ذلك المعنى واختلف هل الاسم غير المسمى او عينه
وهي مسألة طويلة في تحقيق منزع المعتزلة والمختار انه غيره عند الاطلاق
وقال في شرح لب الاصول والاصح ان الاسم عين المسمى وقيل غيره كما هو
المتبادر فلفظ النار مثلا غيرها واحترز بالاول المنقول عن الاشعري في الاسم
انه عين غيره مطلقا لان الاسم المطلوب والمسمى في الجامد الذات من حيث
هي وفي المشتق عند الاشعري انه الذات باعتبار الصفة وعند غيره هما معا
فالاسم في الجامد عند الاشعري وغيره عين المسمى فلا يفهم من اسم الله مثلا سواه
وفي المشتق عند غيره ان كان صفة فعل كالخالق ولا عينه ولا غيره ان كان
صفة ذات كالعالم وعند غيره عين المسمى كما في الجامد فلا يخفى ان الخلاف
مجازي لفظي ونقل في المواقف عن الشيخ ان الاسم ليس من اللفظ فقد يكون

عين المسمى نحو الله فانه علم على الذات من غير اعتبار معنى فيه وقد يكون غيره كالخالق والرازق
مما يدل على الصفة الحقيقية وقد يكون لا هو ولا غيره كالعليم والقدير مما يدل على الصفة الحقيقية
الذاتية بذاته تعالى وقال في شرح المقاصد الاسم هو اللفظ المفرد الموضوع للمعنى على ما
يعم انواع الكلمة وقد يقيد بالاستقلال والتجرد عن الزمان فيقابل الفعل والحرف على ما هو
مصطلح النحاة والمسمى هو المعنى الذي وضع اللفظ بازائه والتسمية هو وضع اللفظ للمعنى
وقد يراد به ذكر الشيء باسمه كما يقال سمى زيدا ولم يسم عمرا فلا خفاء في تغاير الامور الثلاثة وانما الخفاء
فيما ذهب اليه بعض اصحابنا من ان الاسم نفس المسمى وفيما ذكر الشيخ الاشعري من ان اسماء الله تعالى
ثلاثة اقسام ما هو نفس المسمى مثل الله الدال على الوجود اي الذات وما هو غيره كالخالق والرازق
ونحو ذلك مما يدل على الفعل وما لا يقال انه هو ولا غيره كالعالم والقادر وكل ما يدل على الصفة
الحقيقية واما التسمية فغير الاسم والمسمى اه اذا علمت نصوصهم في المسألة على الجملة واردت
ان يتضح لك محل النزاع في مسألة السؤال فاعلم ان لفظ الاسم له مفهوم وهو اللفظ
المجرد الموضوع لمعنى كما تقدم وذلك هو التابع المعروف في اللغة وهذا المفهوم له افراد وهو لفظ
نحو زيد والعمرو والثوب وقال وهل واما على غير التابع في اللغة فمدلول لفظ الاسم ومفهومه الذات
التي هي عين المسمى كما سيأتي وما صدقه فيعم ما هي نحو ذات زيد ثم النزاع بينهم في مدلول
لفظ الاسم حيث استعمل في التراكيب الجزئية التي لا يراد فيها مفهومه وانما يراد بعض ما صدقات
مفهومه في الجملة فقيل فيه اذا ذكر انه عين المسمى اي مدلوله عين المسمى فيكون مدلوله ذات
زيد مثلا التي هي على غير التابع من ما صدقاته وعلى التابع مدلول ما صدقه وليس مدلوله لفظ
زيد مثلا الذي هو على التابع ما صدقه وقيل غيره اي وقيل ان مدلول الاسم ليس عين المسمى بل هو
غيره وهو لفظ زيد مثلا الذي هو على التابع من ما صدقات مفهومه وهذا الثاني هو الذي قال الشيخ
زكرياء فيما تقدم انه المختار عند الاطلاق فيلزم اذا تقرر محل النزاع فليرجع الى الفاظ السؤال
فقوله ماذا يريدون بالاسم والمسمى في قولهم هل الاسم عين المسمى او غيره فنقول المراد والله اعلم
هل مدلول لفظ الاسم عين المسمى اي هل مدلول لفظ الاسم في الاستعمال عين المسمى اي الذات كذات زيد مثلا
وليس مدلول الاسم عين المسمى بل غيره وهو اللفظ الدال على المسمى وهذا الثاني قال الشيخ زكرياء هو
المختار كما تقدم لانه استعمال اللفظ في مدلوله التابع وقوله اولا كما تقول هذا الخبر في مدلول
الاسم وانما هو في مدلوله ما صدقه من نحو العالم والقادر مما يدل على صفة قديمة كما تقدم في كلام الاشعري
وقوله فان اريد بالاسم اللفظ فنقول لم يرد لفظ الاسم ولا مفهومه ولا مدلوله في التراكيب [illegible]

التابع

التابع كلفظ زيد بل مدلوله اعم من التابع وغيره وقوله فلا يتصور من ذي [illegible] من عاقل فضلا
عن اجلة العلماء والادباء فنقول قد يتصور والا لم يكن [illegible] حيثما اريد به نفس لفظه
اذ قولهم هو اباء كل لفظة وضع بازاء معنى اسما كان او فعلا او حرفا وقوله اسم علم [illegible] الالفاظ
فيجيبه كالتي على ذلك الاسم او الفعل او الحرف ومن جملة ذلك لفظ الاسم وقوله فيسمى لنا
فنقول قد يشار ان المراد مدلول الاسم لا لفظه وقوله وجاء الاصطلاح يطلق على غير اللفظ
فنقول في اصطلاح اللغة لا لكنه اطلاق غير شائع قال البغوي الاسم يطلق على ثلاث
اوجه فقال الحافظ ذات الشيء قال ابن عطية يقال ذات ونفس وعين والاسم بمعنى وقوله وما
وجه الخلاف فيه فنقول وجهه وروده في الاستعمال تارة بمعنى المسمى كما او اخرى بما
يتعين حمله على غيره وقوله وما حجج [illegible] فنقول من حجج من حكم بالعينية نحو قوله تعالى سبح
اسم ربك الاعلى والتسبيح انما هو للذات دون اللفظ وقوله تعالى ما تعبدون من دونه الا اسماء سميتموها
وعبادتهم انما هي للمسميات دون الاسامي ومن حجج من حكم بالغيرية قوله تعالى ولله الاسماء الحسنى
فادعوه بها وقوله صلى الله عليه وسلم ان لله تسعة وتسعين اسما مع القطع بان المسمى واحد
لا تعدد فيه وقوله [illegible] فنقول هذا القائل [illegible] فان [illegible] عينا ولا غيرا
لكنه لم يقل ذلك في لفظ الاسم بل في نحو العليم والقدير مما يدل على الصفة الحقيقية كما تقدم
للاشعري ولا يخلو عن صعوبة واشكال وقد انفصل عن ذلك بعضهم بان المراد ان تلك الصفة
الحقيقية ليست عين الذات مفهوما ولا غيرها خارجا وقوله وما يكون ما ذكر [illegible]
الاسم [illegible] على [illegible] المسألة [illegible] وجه [illegible] ما ذكر [illegible] من كون الاسم [illegible]
انما هو على ان الاسم غير المسمى اي ان مدلوله اللفظ الدال على الذات [illegible]
انه لفظ دال على الذات [illegible] الى تاويل الاول بان المراد [illegible] المذكور [illegible]
مدلوله التابع وانما علم ان المراد به غير المسمى فلا يحتاج الى شيء من ذلك اذ معناه [illegible]
لانه اي يسمى هذا اللفظ على ان الخلاف في المسألة لفظي كما تقدم في كلام الشيخ زكرياء فمن
قال انه عين المسمى اراد حيث يكون الحكم مناسبا للمسمى [illegible] ومن قال انه غيره اراد حيث
يكون الحكم مناسبا لغير المسمى والله تعالى اعلم وكتبه [illegible] بن احمد [illegible] لطف الله به [illegible] ونفعه
انتهى الجواب بحمد الله [illegible] في القعدة عام 1308

الحمد لله سؤال وجواب تعلقا من خط الشيخ بواسطة نقلها الحمد لله ورد سؤال على كاتبه ما نصه جوابكم
ما للشيخ السنوسي في شرح صغراه حيث عرف الحق بقوله اللائق بالكلام ثم قال في الشرح وانما قلت
بالكلام عوضا عن قولهم بالبيان ليتناول الحق القديم والحادث: ما معنى تناوله لهما مع ان حقيقتهما
مختلفة كما هو الشان في الحق في الحقيقة ان تكون افراده متساوية كافراد الحقيقة في جميع صفات النفس
اي فيما يجب ويستحيل ويجوز ولا تصح جوازات الحوادث على القديم وهو محال والسلام
نص الجواب ما حاصل ما تضمنه السؤال اعلاه اشكالان مبناهما على اعتقاد ان ما تناوله
عمما ينبني على الاشكالين احدهما اعتقاد ان ثبت المعنى القديم والحادث اختلافا بحسب
الذات والثاني ملجأ ان هو الحق في الحدود بامتناع جمع الحقيقتين المختلفتين في حد بواسطة ذلك
لا اعتقاد بطلان تناول التعريف المذكور للحقين في [illegible] اتباعا لما لزم [illegible] كما يلزمه في شرح
لذلك اعتقاد لا يطلق في الشيء اي الشاهد في الحقيقة من افراد الحق اي في كل اقسام التعريف
من حدود ورسوم ويستلزم زيادة تعلق ما ذكر بهما والقديم على الحادث وامور الحق كالمعين عن ان
دما والجواب عن الاول انا لا نسلم ان المعنى المختلف بالوجوب والامكان مثله الحقيقة
والعقيل لا سيما الحد معنوي على ما قال ابن الحاجب وقال في مختصره لا يطلق ولا اختلاف بالوجوب
والامكان ما يمنع ذلك ولا سيما على ما ذهب اليه المتاخرون كصاحب المواقف ومن وافقه حتى
صيغة او عام او خفيه من تاويل كلام الاشعري والسلف في كلام الله تعالى وحمله على ان لله تعالى قوما
اي نعيما فا بان الله منزها عن الترتيب والحروف وان دل على ما فصل في محله فقال العلامة النحرير
الفقيه ومن اعتقد بالاعتقاد تشكيكا لكلام الاشعري وغيره كما بالاعتقاد في خلافه من الحاسبين مجموع
تعالى قوله القديم اللفظ لقيامه بذاته الدال على انصافه بجميع الكمالات اذ اذ قد زهق قول فلا
اشكال في ان الحق كما المعنوي ينسب المعنى المشترك هو انشاء بالكلام الذي اقتضى الاجماع وان كان فيهما
على سبيل التشكيك والتفاوت لا على سبيل التواطؤ وكذا سائر الصفات على ان لا ان الحق معنوي
فيهما وان كان خلاف العقو وما عليه الجمهور ثم ورد تباين ما يتصور منه انه ليس بل هو وصف نفس
له بالكلامية وما لا يتصور فيه ذلك كما ذكر المطلع هنا الموجب الى اختياره والحمل عليه ليكون الحق
عند الحدود في جامعا لجميع ما دل عليه لفظ الحق بناء على ان اللام فيه للاستغراق او للحقيقة
وعن الثاني بمنع الاطلاق في ان الشان المذكور بل هو مخصوص بالحدود الحقيقية دون الرسوم
سلمنا واعلمت هذا مقبول التعريف هنا رسمي كما هو حقيقي فلا يقتضي اختبار الشان الذي انه
والحادث في الحقيقة كيف والشيخ فيما يلي لم يصرح بان الحقيقة متباينة للحقيقة كل الحقائق
كما ان الحق كلا في عمليات عامة باعتبار ما هو جعلهما في رسم الحق له هنا وهو سبحانه اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب كتب عبد الله سبحانه محمد بن عبد السلام عفا الله له بمنه من خطه بواسطة

أي لا مقصود نفيه

2

الحمد لله سئل فقهاء القضاة بما من افضلية سيدنا الخضر في رحلة عن قولهم الصلاة من الله تعالى بمعنى الرحمة
ومن الادميين دعاء ومن الملائكة استغفار وقيد اشكال من لو وجه احدهما ان مقتضى الكلام يقتضي
ان لا استغفار فيهم للدعاء ولو كان كذلك كان الدعاء اعم كما يجوز ان يكون فيهما لله انصياع
الثاني قولهم من الله بمعنى كذا ومن الملائكة بمعنى كذا يفهم في كونه محكيا اذ لا مانع من جعل
الشيء معكوسا بان نقول من الملائكة دعاء ومما كذا فلما كان انا نعلم ان في الخارج
ان الصلاة بما الاضافات منها الصلاة للغير ومنها الدعاء والصلاة للخطايا ومنها التعلق
بشيء الاول قوله تعالى وصل عليهم الاية وقوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته الاية ومن
الثاني قوله تعالى اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة الاية وكذا برؤا ذلك على هذا فقولهم من الله
كذا ومن الملائكة كذا اخراج لما عدا الصلاة اللغوية لا الخطايا كان الاستغفار والدعاء غيرها ان
من جهة التعميم والسلام: فاجاب بقوله: الجواب عن الاشكال الاول ان
اللفظ الواحد قد يكون له معنى بحسب وضع اللغة ثم يستعمل في العرف في غير ما وضع له بل
يقع مثلا على ما هو اخص منه كالدابة لغة لكل ما يدب واستعملت في العرف العام في ذات الحافر
واستعملها اهل العراق في الفرس خاصة قال صاحب التعريف الفعل كتب اي بعد دابة ما جرا لانه
ذات حافر لم يدر ان تكون فرسا او بغلا او حمارا الخلاف صاحب العرف الخاص اي اهل العراق كتب اي بعد دابة
فهو ايضا مرتفع عن ذات الحافر فيقول ما كذا الدابة مما تعارف حيث يطلقها ويستعملها في خصوص
الفرس ومن صاحب العرف العام يحملها على ذات الحافر فرسا او بغلا مثلا وكما يبرهم في هذا مقابلة وكاملها
لغة ولا خلل بل هذا لفظ استعمله البعض في خصوص معنى واستعمله غيرهم فيما هو اعم من
ذلك المعنى وكل معروف فيه ولا اشكال وعلى ذلك يحمل الثاني ما جمع عليه ان معنى الصلاة
لغة استعمل في الحق ان معناها العطف وثمرته قلت الصواب عند ان الصلاة لغة
بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه الرحمة والى الملائكة الاستغفار
والى الادميين معظم لبعضهم دعاء هو قال ابن مالك وهذا اختيار الشلبي فيما قاله هو
واذا كان كذلك فلا اشكال اذ العطف كثير ما يكون معناه كذا وفي الاستعمال يستعمل فيما يناسب
معناه اللغوي وهذا شأن الكلام البليغ وهذا فالراد به الكلام الا الغاه باعتبار شيئا كما
التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية هو مبحث النحو وباعتبار افادتها لمعاني مغايرة لما اصل
المعنى هو علم المعاني وما اللفظ يكون معناه في اللغة كذا ويستعمله البليغ في غير ذلك مما
يناسب معناه اللغوي باعتبار مقام التكلم وعلى ذلك فالملائكة صلوات الله عليهم
في عالم الملكوت على بساط الحقيقة فما هم لتعظيمه للحق وجلاله وسطوته وقهره وعزته هم

في مقام الشهود ولا جلال للحق سبحانه فهم انما يطلبون بسبب مقامهم الغالب عليهم من رؤية الكرا(مات)
المغفرة والتجاوز مع ذلك الملك العظيم الذي شاهدوا امره وقدرته فيه يفعل ما شاء واستولى
ذلك على قلوبهم فكان من غلبت عليه الحقيقة فلم ير كون شيء وهو مقام قوله صلى الله عليه وسلم
لا اقدر ان اتعرض لله بحسنة ونظيره كما في البخاري في قضية عثمان بن مظعون رضي الله عنه والله
وانا رسول الله ما ادري ما يفعل بي بخلاف المقام الذي قال صلى الله عليه وسلم فيه انا اول من يقرع
باب الجنة وانا اول شافع وانا اول مشفع بخلاف ما قال فيه وادم فمن دونه تحت لوائي في هيبة الاعلى تعالى
اجله في دار الدنيا فان العبد فيه يقيم مقام كامل الخصوصية يتوقف من هو كان في كل وقت
وفي كل لحظة نعمة الجليل لكل ما يحتاج اليه من منافعه ومن المفقود نعمة الذي لكل ما يحتاج
مما فيه من ذكر او ملائكة فهو موصوف بغاية الاحتياج لكل شيء ومن جملة ما يحتاج اليه المغفرة
والتسامح والتجاوز فمقامه مقام الانغماس في التلبس بالنعماء في كل حاجة فسأل بغفر التخلف
الذي لا تسامح الله في مثله بالمناسب لحاله من الدعاء والطلب لنفسه ولغيره فتارة يكون تلهفه
على قضاء كذا وخصوصا ما يحتاج اليه في العاجل وتارة يكون فيما ينفعه في الاجل من الاستغفار
وغيره وان الخليقة لا احوال فانها تنتهي لكلها بما يناسب حاله من عموم او خصوص بالانكم والقرافي
من نقل المسألة معكوسة فاتهم والله اعلم وكتب [illegible] كان الله له بمنه

الحمد لله سئل الشيخ ابو عبد الله سيدي محمد العباسي عن واضع اللغة من هو هل قيل انه الله تعالى وقام وان
قيل انه غيره فيشكل بعموم قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها بيان من الله تعالى من جهة الى الاول وعن سبب اختلافهم
في دلالة الكلام هل هي وضعية ام عقلية وما يجد من قال بوضعيتها او عقليتها وما يرد عليه وهل
ينبني على الخلاف شيء وقول القرافي [illegible] في لسان [illegible] الكلام العجمي بانه لغة معتبر
يا نقض [illegible] بوضع العرب فليس بكلام [illegible] ولا بد من [illegible] عن الافراد مدار التعرفة
على التعرفة بين الكلام العربي والعجمي فان [illegible] انه لو [illegible] العجمي ولا نسلمه لان الاتفاق
[illegible] اذ كل [illegible] يتكلم في [illegible] كما [illegible] في بعض [illegible] حتى [illegible] علامة [illegible] انما
للتعبير كما نقله عنه في النكت السيوطي فكيف وانى [illegible] العجمي [illegible] المقصود
في الكلام حتى يعترض عليه [illegible] فاجاب رضي الله عنه بما
نصه بعد البسملة والصلاة اختلف في واضع اللغة فقيل انها توقيفية بمعنى ان الله
وضعها ووقف خلقه عليها اما بوحي الى نبي من الانبياء عليهم السلام واما بخلق اصوات تدل
عليه واسماعها لمن عرفها ونقلها واما بخلق علم ضروري بها عند من يشاء ونسب هذا القول

للجمهور

للجمهور والقول الثاني انها اصطلاحية بمعنى ان الواضع لها واحد من البشر او جماعة وعلمها
انباؤهم بالاشارة والقرائن [illegible] والاول والاخر [illegible] الوضوح [illegible] حركة [illegible]
ولا اختيار وكلتا [illegible] القول الثالث ان القدر المحتاج اليه في التعريف توقيفي والباقي
اصطلاحي والرابع عكسه [illegible] ثلاثة اقوال [illegible] في جمع الجوامع [illegible]
وافاد ان دلالة الكلام [illegible] ابن الحاجب وابن مالك انما عقلية وتبعهما [illegible] وحجة هذا القول انها
لو كانت وضعية لتوقف استعمال الجمل على النقل عن العرب كالمفردات ورجح تاج الدين في
جمع الجوامع انها وضعية تبعا للقرافي وغيره وحجتهم ان العرب حجرت في التراكيب كما حجرت
في المفردات فلا تستعمل تركيبا الا اذا كان له نظير في كلام العرب ويحتمل من ذلك انها وضعية
نوعا لا شخصا [illegible] القول الاول [illegible] وانه يلزم الا تستعمل جملة الا اذا سمع
نظيرها [illegible] اذا سمع شخصها [illegible] نوعها [illegible] كما ان المجاز وضع
النوع [illegible] ولعل كلا منهم [illegible] يرجع الى وفاق فلا يكون الخلاف حقيقيا حتى
ينبني عليه شيء والله اعلم واما كلام القرافي في مسألة الوضع وزيادة في [illegible]
يظهر انه عجمي [illegible] الكلام [illegible] واختصار [illegible]
[illegible] وارد [illegible] المقام [illegible] الافراد [illegible] للاعتراض في الجملة
[illegible] انه يكون ردا عليه وتحقيقه [illegible] غاية ما [illegible] قرينة [illegible] دلت على خروج كلام
العجم والتسمية على [illegible] سيما في التعريف [illegible] للمتبادر [illegible] الاكتفاء
[illegible] الاحوال [illegible] على اللوازم مثلا [illegible] الاعتزال [illegible] وهو اخذ ذلك
من [illegible] على انه [illegible] الوضع العربي [illegible] ثم انما [illegible] اعتزال [illegible]
احدهما والافراد [illegible] كون العجمي [illegible] لبعضه [illegible] على كل
لبعضه [illegible] او على كل لفظ [illegible] فلا [illegible] العجمي [illegible] لبعضهم وضعهم
للبعض كلام والله اعلم وكتب محمد بن عبد [illegible] العباسي

فائدة يحكى ان سيف الدولة سأل جماعة من العلماء بحضرة ابن خالويه النحوي هل يعرفون اسما ممدودا
وجمعه مقصور فقالوا لا فقال يا ابن خالويه ما تقول انت قال انا اعرف اسمين قال وما هما قال
لا اقول لك الا بالف درهم لئلا يؤخذ بلا شكر وهما صحراء وصحارى وعذراء وعذارى فلما كان
بعد شهر اصبت حرفين آخرين ذكرهما الجرمي في كتاب التنبيه وهما صلفاء وصلافى وهي الارض
الغليظة وخبراء وخبارى وهي ارض فيها ندوة ثم بعد عشرين سنة وجدت ثالثا ذكره
ابن دريد في الجمهرة وهي سبتاء وسباتى وهي الارض الخشنة من الطبقات للسيوطي في
ترجمة ابن خالويه